

سنة ووطنه وجزءه قبل طوافه اربعة بقصد هاء العون فيصعب ويقام  
 يقص واد اعطى في عمره بعد اربعة ايامه طوافه اربعة ذبح ولم يقصد العون  
 ثمرة انزل عن صيد اول عليه قائله مطلقا اوسواه هاء العون في الاكل  
 سموا او عهد فهدى جزاءه وهذا الصيد سبع غير صالح في الاضاح والاصا  
 او كان الصيد سببا او حيا من اولا وهذا الذي في جليبه سبي كالتراويل  
 وقال مالك ان شئ من صيد كان طرفة اهو صيد باصل الحلقه وانما  
 لا يطير لبقلة او ينقض طرا او يجره بالموج او غيره وهو اي جزاءه سابقه على  
 في وقتها وفي اقرب مكانه من الجزاء في سبي لا يربو على اة وان كان  
 البؤيه ان كاه اللحم ان يلبس به هدا يا ويذبحه بلة او طرا او يقصد  
 على كل سبي نصف صايج من اوصايج ثم او يتبعين لا اقل منه او يقصد  
 عن طعام كل سبي يوما وان فضل عن طعام سبي طعام السبي نصف  
 نصف صايج وما فضل كذا فانه تصدق به ان بافضل او صام يوما بدله  
 ويجب بالنقص بوجه وثيق شوه وقيل خصصه او لم يصر صيدا او نتفحه  
 او قطع عضوا منه ضمن ما تقص عتارا للبعوض بالكل كما في تصدق الهادي  
 القيمة او عهد الصيد كاملة بنفسه ربه وقطع فرائده حتى ضم في الانسان  
 لا في نوبه عليه الا ان يتقويت اذ الاستناج ضمن جزاءه وكس بقصده واجب  
 عليه قيمة البيض كبره لانه اصل الصيد ولو خرقته ان يصر صيدا فنزل منزله  
 احتياطا ما لم يقصد فان قصد به هاء العون لم يجره شيء وكس وجره  
 ذبح سبي يعني اذا خرم عهد كراييض فرم سبي يجب قتل الفرم صا هدا  
 لا تخل ان ان علم انه كان صيا ومات بالسر او قتل ان هاء العون اولم يعلم ان سبي  
 سبب الكس والافان هاء العون ضمن قيمته وانما في الثاني فلا يطير عليه وان  
 هاء العون الثالث فالقياس ان لا يقصد سبي البيضة لان صيد الفرم ضمنه  
 معلومة وفي الاضاح ان يذبحه قيمته الفرم صا لان البيض عهد الخدم منه  
 الخي الفرم والكن سبي او اذ سب لم يجره عليه صا اطما كذا في العتابة  
 وذبح الحلال صيد اللحم ان يذبح عليه فربها تصدق بها حتى فاله التقية  
 والحلال ويحلف على صيد اللحم قيمة لانه لا يرضاه الصيد  
 فالبطلان وقطع حقيقه ونحوه الثابت بقصد وليس مما ثبت المايوس

من ضمن ما يئنه الناس وكذا ان ذلك الخي مملوكا اسئلة الما وقع في القل  
 وغيرهم فقولهم غير مملوك غير مقيد لان شرائع القديا وغيرهم فالقوان  
 حشيش اللحم ونحوه على نوعين سبي انية الناس ونحوه سبي نفسه وسببها  
 على نوعين لانه اما ان يكون من جنس ما يئنه الناس او لا يكون في الاول بنوعيه  
 لا يجب الجزاء والاول والثاني كذلك وانما الجزاء في الثاني منه وهو ما ثبت  
 بنفسه وليس ما يئنه الانسان ويستتيران يكون مملوكا بان يذبح  
 في ملكه او لم يذبح حتى قاتل في صلبه وفي ملكه ام غيلان فقطعها بان اخطبه  
 قيمتها لا كرها وعنده فتم اخذ على الشرع الامانف حيا بغير قطعها الاغصم ولا  
 صوم ولا اربعة لا يصوم في ذبح الحلال صيد اللحم ويحلف حنيفة ويحلف  
 بدل القيمة لانه يجب ضمان الفريضة غرامة وليس بلفان فانه ضمان الحلال  
 فلا يئنه بالصوم وانما قال ذبح الحلال لان الذابح هو الذي يذبحه كقوله بالنسبة  
 في النهاية ولا يجره حتى يئنه في اللحم ولا يقطع الا الاضاح لقوله عليه السلام لا  
 تكلمي خلاها ولا يعضد شوكها واما الاضاح فقد استكناه رسول الله  
 فيجوز قطعها وعرقها والامانة فلما لبس من جملة النبات ويحلف صدق قوله  
 قلب بقول قلة او جرداة وكذا بقول شراب وهداه وعقرت وحيترة  
 قلبه عصفور قد يكر الذئب في بعض الروايات وقيل المراد بالكل الفوق  
 الذئب والبعوض وجره وجره وشراب ومخافات وله ذبح الشاة واليه  
 وانعسب والدجاج والبط والاهلي والكل باصاذه حلال وذئبه بالادالة  
 لحم وارض به حلال وصل اللحم قاله الصدايق ومن وصل اللحم بقصد الخ  
 وقال صاحب النهاية وهو حلال حتى يظهر خلاف الشافعي فان اللحم  
 لا يتوقف وجوب الاضاح على دخول اللحم فانه يجب عليه الاضاح في الاضاح  
 بالاقفاة ولقد اقل حلال دخل اللحم بقصد قوه اى يده الحقيقه الخ  
 هو الحارصة حتى اذا هرت رطله او قصصه لا يجب عليه الاضاح ذكوة تلوح  
 المربوعة ارسله اى عليه ان يذبحه وذئبه اى اذ يذبحه اى به بعد ذكوة  
 في اللحم ان يبقى في يد المذبح والاضاح اى اعطى قيمته كبيع اللحم صيده  
 براد اللحم البيع ان كان قانا ويجب التسمية ان كان قانا حيا اى اذ يذبحه  
 او حلال لا يذبحه على غير ارسله قيمته او قصصه اى اذ يذبحه

الى اكله يبيع

ان يذبحه كغيره  
 ان يذبحه كغيره  
 ان يذبحه كغيره

ان يذبحه كغيره